المحور الثاني: نظريات تفسير النزاعات الدولية

أدى تعدد وتشابك أسباب وأبعاد النزاعات إلى اختلاف الكتاب والباحثين فيما يخص مصدره، وبالتالي المستوى التحليلي الأنسب لتفسير النزاع حالة الدراسة. ففي حين رأى البعض أن النزاع يصدر عن عوامل شخصية بغض النظر عن دور الشخص وموقعه سواء كان في السلطة أم لا، نجد مجموعة أخرى من المفكرين ترى أن مصدر النزاع يكمن في عوامل مجتمعية مختلفة، ورأت مجموعة ثالثة أن مصدر النزاع يكمن في البنية الدولية أو النظام الدولي،[1]

ويبدو أن هذا هو المعنى الذي أشار إليه المفكر غونيداك P.F GONIDEC بقوله: "ليس هناك نظرية مقنعة تستطيع تفسير النزاع الدولي، فهناك عدة عوامل مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض، ودراسة الحالات هي وحدها الكفيلة بتحديد أهمية هذا العامل أو ذاك وتأثيره".[2]

لذلك سنتطرق في هذا المحور إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة النزاع الدولي محاولين بذلك تصنيفها ضمن المستوى التحليلي الذي اعتمدته في تفسيرها للظاهرة.

مستوى التحليل	أهم العوامل المفسرة
الفرد The individual	- الإحباط. - الضغط النفسي. - الكبت. - الرغبة في الإنتقام. - أمن الفرد.
المجتمع Society	- نظام القيم. - التركيبة الإجتماعية والإقتصادية. - طبيعة النظام السياسة الخارجية. - النخب والجماعات. - الإيديولوجيا. - الإحتياجات. - الديموغرافيا.
الدولة الوطنية National state	- أهداف وتوجهات السياسة الخارجية - القوة. - المصلحة الوطنية. - توازن القوى.
النظام الدولي International System	- هيكل النظام الدولي وتوزيع القوى بين الوحدات. - نوعية الوحدات الاعضاء في النظام. - أنماط التفاعلات بين الدول. - طبيعة التحالفات.

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.303.

[2] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، ط1، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2002، ص 20، 21.

أولا- مستوى الفرد (الإنسان) لتحليل النزاعات الدولية:

يؤسس هذا المستوى التحليلي لظاهرة النزاع افتراضاته على مرجعية منهجية تفسر النزاعات الدولية بإرجاعها إلى الطبيعة الإنسانية، حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية والأنانية لدى البشر، بما فيهم القادة السياسيون- هي أحد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول،[1] وباعتبار أن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها، ونفس الشيء ينطبق على الجماعة في الداخل وفي الخارج، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان انطلاقا من طبيعته وأنانيته، إذ أن القضاء على النزاعات والحروب إنما يتطلب تسليط الضوء على الإنسان بالدرجة الأولى وليس الدولة، والتي لا تعد إلا وعاء لمجموعة بشرية معينة.[2]

هذا ما يؤكده "أرنولد وولفر":"أن حدوث أي شيء في الساحة الدولية إنما يكون بحدوث شيء ما في عقل الإنسان بما لديه من رغبات وأحاسيس الكراهية والحب والانتقام وأن الاستفزاز إنما يقع للإنسان وليس للدولة لأن مصالح الدولة في الواقع هي مصالح إنسانية"،[3] ومن بين الباحثين أيضا الذين ركزوا على العلاقات بين الأفراد كوحدة للتحليل"نيكولا سبيكمان" الذي عرف العلاقات الدولية بأنها: "علاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعة تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى".[4]

فأهمية صدام حسين في الحروب التي وقعت في الخليج أو ما قام به هتلر أو نابليون من حروب كان لها تأثير في النزاعات ولهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم والظروف المحيطة بهم.

ويجد هذا المستوى من التحليلي مصدره لدى الفلاسفة الكلاسيكيين وعلماء النفس، بالإضافة إلى أطروحات المدرسة السلوكية.

1-الفلاسفة الكلاسيكيون ومقولة الطبيعة الإنسانية مصدر للنزاع: يتفق أغلب الفلاسفة الكلاسيكيون الذين حاولوا تقديم تفسيرات لأسباب الحروب على أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يرجع إلى الطبيعة الإنسانية الشريرة وإلى غريزة الأنانية وحب السيطرة، إضافة إلى سيطرة الغرائز على عقله، كما يركزون في تفسيرهم على الدوافع المحركة للنزاع الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في حب السيطرة والانتقام والتوسع والمخاطرة، وتوفر النزاعات والحروب في رأيهم الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص.385.

[2] فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية حالة منظمة أطباء بلا حدود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص سياسة مقارنة، 2010، ص 21.

[3] حسين قادري، المرجع السابق، ص 71.

[4] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط1، بغداد، مؤسسة دار الكتب، 1979، ص 4 - 6.

ففي تحليله للطبيعة البشرية، ركز أكزينوفون Xenophon (426–354 ق.م) على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير، ويرى أن الحصول على إعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان، وبالتالي تصبح الحروب وسيلة لتحقيق تلك الرغبة.[1]

كما يعتبر كل من أفلاطون (347–427 ق.م) وأرسطو(322–384 ق.م) أن الحرب العدوانية تحصل نتيجة لتغلب الأهواء على العقل. إذ يرجع العنف إلى ما يسميانه النواقص في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل. واعتبر رانهولد نايبور أنه: "لا يمكن استئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية وخاصة نتيجة أنانية الإنسان".[2]

كما ركز سانت أوغسطين (354–413 ق.م) على تركيبة الطبيعة البشرية والتي تسيطر عليها –حسب رأيه– الأهواء والرغبات، وأن الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء، حيث تنعكس تلك المشاعر على سلوك الإنسان وتظهر في العنف، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة. أما توماس هوبزThomas Hobbs فينطلق من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى النزاع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك إما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد.[3] وفي نفس الاتجاه يذهب الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه F.Neitche حيث يعتبر أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات، وأن الوجود الإنساني هو نزاع دائم ومتواصل وهو بالتالي نوع من الحرب.[4] ويعتقد "ميكيافيلي" أيضا أن الإنسان شرير بطبعه، وهو على استعداد لإظهار طبيعته السيئة عندما تتاح له فرصة للتعبير عن هذه الطبيعة،[5] كما اعتبر أن استمرار الدولة هو عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتنازعة، وأن تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها.

كما يعتبر"هارولد لاسويل" H.Lasweell وهو من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي وافتقاد احترام الذات، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة.[6]

---

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.303.
[2] المرجع نفسه، ص 305- 307
[3] مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص 53.
[4] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.307.
[5] فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ط1، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1989، ص248.
[6] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

تعتبر الآراء السابقة التي تنسب إلى الفلاسفة القدامى، من بين الإسهامات الفكرية التي ركزت على تفسير ظاهرة النزاع بإرجاعها إلى الطبيعة البشرية، حيث التمسنا تقريبا إجماعا بين مختلف الفلاسفة على أن النزاع متأصل في الطبيعة البشرية التي تسيطر عليها الأهواء والرغبات وحب السيطرة، حيث تسيطر تلك العواطف على العقل، وتبرز بالتالي مشاعر من نوع العنف، وحب الانتقام والعداء والتي تجد متنفسا لها من خلال النزاعات والحروب- ورغم أن آراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسة على مناهج علمية واضحة، إلا أنها تعبر عن البدايات الفكرية الأولى التي عنيت بتفسير ظاهرة النزاع كما يرجع لها الفضل في إرساء دعائم التيارات العلمية اللاحقة، التي حللت الظاهرة النزاعية بالتركيز على تركيبة الطبيعة البشرية.

2- إسهامات الاتجاهات النفسية (السيكولوجية) لتفسير النزاعات: تستند التفسيرات النفسية أو السيكولوجية العامة لظاهرة النزاع على المستوى الدولي إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية التي يمكن الإشارة إلى أهمها في إطار الاتجاهات الأربعة التالية:

أ- الاتجاه الأول: ويربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية: ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم النفس "سيجوند فرويد"، وأستاذ العلاقات الدولية "كينيث والتز".

في هذا الخصوص، فإن "سيجوند فرويد" يذهب إلى القول بأن"الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة"، واستنادا إلى ذلك، رأى فرويد أن النزاعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.[1]

أما "كينيث والتز". فإن النزاعات والحروب في مفهومه إنما تنتج عن "مشاعر الأنانية والغباء الإنساني" من جانب وكذلك عن "سوء توجيه النزاعات العدوانية" من جانب آخر، ويضيف والتز "أن ما عدا ذلك من عوامل إنما يعد ثانويا لا ينبغي النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية".[2]

ب- الاتجاه الثاني: ويمثل ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط: ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى النزاع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق، ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس فلوجل Flugel وأريك فروم A. Fromm . جون دولر J.Doller حيث وضعوا فرضية على النحو التالي: "إن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط كما أن وجود الإحباط يؤدي إلى العدوان"،[3] وفي تفسيره للنزاع يقول فلوجل:Flugel "بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات

[1] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص25.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 207.

الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للنزاع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق، أما اريك فروم A. Fromm فيقول بأن:" العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر".[1]

يشرح جون دولر J.Doller العلاقة بين الإحباط والعدوان فيقول بأنه: "عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري". ويعتبر جون دولر J.Doller أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان.[2] وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم.[3]

ج- الاتجاه الثالث: نظرية الشخصية القومية: ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة النزاع على أساس من وجود ما يسمى بالسيكولوجية القومية العدوانية أو الطابع العدواني لبعض الطبائع والسمات القومية العامة، والتي تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه "القوة الرئيسية المحركة للنزاعات والحروب الدولية" وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه "ضرورة مواجهة تلك الأمم ومحاصرتها كوسيلة فعالة للحيلولة دون تفجر نفسها".[4]

د- الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة النزاع الدولي على النحو التالي:[5]

***النمط السلبي:** ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى، ويأتي في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلي إلى بعض الدول التي ينظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذي يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والنزاع.

***النمط الثابت:** ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ودون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع.

---

[1] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 207.
[3] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.310.
[4] المرجع نفسه
[5] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، ظاهرة الصراع الدولي: دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة، https://drive.google.com/file/d/1CCzL7L-zyT65rE0RlginXAekbQYhsxeT/view

***النمط بالغ التبسيط:** ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولي والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركي المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسؤولية التوترات على النوايا السيئة, أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلا من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية.

وبناء على ما سبق يمكن القول، أنه رغم أهمية التحليلات النفسية للظاهرة النزاعية باعتمادها على الطبيعة العدوانية للفرد (سواء كانت غريزية أو مكتسبة أو كرد فعل على الحرمان)، إلا أن الطبيعة المعقدة لظاهرة النزاع، يجعل من الصعب تفسيره أو وصفه على أساس السيكولوجية الفردية باعتباره ناتج عن توتر نفسي–فردي يتراكم بشكل متواصل إلى أن يصل إلى نقطة التفجر. إن ما عجزت هذه التفسيرات عنه هو أن تدلنا كيف تترجم هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما.[1]

3- نظرية صناعة القرار لتفسير النزاعات الدولية: أولى الباحثون اهتماما متزايدا لموضوع القرار باعتباره عاملا أساسيا في العملية السياسية والسلوك الدولي، سواء يتعلق بالاقتصاد أو السياسة الداخلية أو الخارجية، على أن ما يهمنا هو اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[2]

وتقوم نظرية اتخاذ القرار في جوهرها على "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة".[3] أي أن القرار يقوم على الاختيار بين عدة خيارات ممكنة، مع الإشارة إلى إمكانية وجود وضع لا مجال فيه للخيارات. وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية، كونها تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وهي وحدة اتخاذ القرار، والتي تمثل في الواقع "تشخيص الدول" أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين واعتبارهم بذلك أحد أطراف النظام الدولي، وبالتالي ينصب التركيز على الأشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة. وهذا ما يؤكده أحد دعاة هذه النظرية وهو "ريتشارد سنايدر" :"إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقفهم السلطوي قرارات الدولة....ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها".[4]

والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه "ريتشارد سنايدر" تحدده متغيرات ثلاثة رئيسية:[5]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 196.
[2] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 33.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 308.
[4] المرجع نفسه، ص 308.
[5] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 29، 30.

-المتغير الأول: يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.

-المتغير الثاني: مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حد أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الاندماج للمدركات ومن ثم التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

-المتغير الثالث: يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإن النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها"حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

إن سعي هذه النظرية إلى تحليل سلوك الدول بإرجاعها إلى صانعي قراراتها (أي الانتقال من الكل إلى الجزء) تهدف من خلاله إلى تحليل أكثر دقة وترابط، حيث ينطوي التحليل على الفرد متخذ القرار باعتباره يعيش في بيئة نفسية وأخرى موضوعية تؤثران على طبيعة إدراكه للموقف وبالتالي على القرار المتخذ. كما أن تطبيق نظرية صناعة القرار يفترض أخذ البيئة الداخلية والخارجية في الاعتبار، حيث يتم اتخاذ القرار تبعا لهاتين البيئتين كونهما تؤثران على طبيعة إدراك صاحب القرار للموقف، حيث ينجم الإدراك عن التركيبة النفسية للشخص.[1]

وقد أثار هذا الأمر جدلا كبيرا بين المنظرين، حول العامل الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار: هل الواقع كما هو قائم؟ أم هذا الواقع كما هو مدرك في ذهن صاحب القرار. كما يلعب الإدراك دوار أساسيا في عقلانية عملية اتخاذ القرار في طبيعة النتائج المحصل عليها بفضل هذا القرار، والتي يتم تقويمها من خلال التكلفة والمردود.[2] ويرى الأستاذ "عبد العزيز جراد" بهذا الخصوص، أن المحيط النفساني للمقرر يتضمن مرشحات أو"منظار المواقف" و" صورة" للمحيط الداخلي والخارجي"منظار المواقف" معبر عن إدراك مشوه للمحيط العملي (إيديولوجيا، أو قوالب جامدة، الأحكام الذاتية التي يصدرها المقرر...) أما الصورة، أو تحديد "الوضع"، فهي الفكرة التي يكونها

[1] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 26.

[2] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 34.

المقرر لنفسه حول المحيط العملي. وهذه الصورة التي تتكون لدى المقرر حول المحيط العملي تؤدي إلى قرارات إستراتيجية أو تكتيكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها.[1]

كما يؤدي تعدد البدائل أمام صانع القرار إلى خلق مشكلة أخرى، تتمثل في الميول المتضاربة لدى صانع القرار الذي يجد نفسه أسير تنازعات عديدة في داخله وهو ما يؤثر على شكل أو تنفيذ القرار، وهذا التنازع الداخلي في اتخاذ القرار(Decisional conflict) قد ينبع من البناء السيكولوجي لصانع القرار، أو من الضغوطات المختلفة عليه من قبل مختلف القوى أو كليهما ومثل هذه الضغوطات قد تولد التوتر أو التشكك أو حتى الهروب من المشكلة لدى صانع القرار، بل إن التنازع الشخصي الداخلي قد يقود للنزاعات بين الجماعات أو بين الدول.[2]

تعتبر عملية صنع القرار السياسي الخارجي إذن، بمثابة الأساس الذي تحدد الحكومات من خلاله أهدافها ومصالحها وسياساتها واستراتيجياتها ثم توازن بين نتائج الإقدام على سلوك معين أو الامتناع عنه وبين إمكانيات النجاح والفشل في استخدام القوة، وعندما تتخذ الحكومات(ممثلة في الأفراد) قرارا بالحرب فإن ذلك يكون إما لسبب أو لعدة أسباب واعية، مثل الحفاظ على هيبتها أو تحقيق هيمنة في منطقة أوسع أو تدعيم موقف أحد حلفائها أو تحقيق توازن في منطقة أو لملء فراغ قوة أو حماية المصالح الاقتصادية في الخارج أو لمنع عدوان محتمل أو السيطرة على إقليم حيوي للأمن القومي، أو لتعزيز مركز السلطة أو النخبة الحاكمة أو لتحقيق درجة أكبر من التماسك الداخلي...فهذه الأسباب تفيد في زيادة فهمنا لأسباب الحرب، على أن يتم اعتبارها أسبابا تكميلية أو جزئية (في إطار البيئة السياسية الدولية الأوسع) من خلال التفهم الأفضل لصناع القرار وبالتالي إدراك ما إذا كانوا سيذهبون للحرب أو يعزفون عنها.[3]

إن تطبيق نظرية صنع القرار على النزاع الدولي تدفعنا لأن نولي اهتماما كبيرا للدوافع الذاتية لصانع القرار وإدراجها ضمن الأسباب التي تؤدي إلى النزاع، وكذلك إلى ضرورة استيعاب دور تأثير الزعيم السياسي في عملية اتخاذ القرار المؤدي إلى النزاع. ومن ثم الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية:[4]

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني إرجاء مواجهة النزاع أو التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.

[1] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص 118، 119.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 323.
[3] المرجع نفسه، ص 323.
[4] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 30.

-القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ولا يتعرض للنزاع بصورة حاسمة، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

وعليه يمكن أن نستخلص أنه على الرغم من أهمية نظرية اتخاذ القرار في تفسير السلوك النزاعي الخارجي بالتركيز على الفرد (متخذا القرار كوحدة تحليل)، إلا أن المشكل الذي يواجه هذه النظرية، هو صعوبة تطبيقها نظرا لندرة المعلومات وأيضا صعوبة الوصول إليها، أو التأكد من صحتها، وتواجه هذه المشكلة خاصة في الأنظمة الشمولية، أين تكون قنوات الاتصال منعدمة، وإن وجدت فتكون محاطة بسرية تامة.[1]

ثانيا- مستوى الدولة لتحليل النزاعات الدولية:

تعتبر هذه المدرسة (الواقعية) الدولة هي حجر الأساس في العلاقات الدولية ومن ثم فهي مصدر النزاعات والصراعات الدولية وللقضاء على هذه النزاعات يتطلب التركيز على الدولة في إطار النسق والمحيط الذي تعيش فيه، فالدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة، حيث ترى بأن الإنسان بدون دولته لا دور له ولا يملك سلطة التصرف، وبالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية، غير أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة)، طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية)، وتأثير موقعها الجغرافي، كذلك أنظمتها ومؤسساتها، توجهات نخبها، وبالتالي لا ينظر إلى الدولة فقط بالمنظار الواقعي على أنها فاعل موحد يواجه العالم الخارجي ككتلة واحدة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها، أو الفاعلين المشكلين لها.[2]

إن دراسة ظاهرة دولية بمستوى تعقد وتشابك وأيضا شمولية ظاهرة النزاع الدولي تدفع بالباحث إلى تقصي كل الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة لإعطائها رؤية توضيحية شاملة.

1- الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لتفسير النزاعات الدولية: هي من أوائل المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كرد فعل "مزدوج" على المثالية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين.[3]

من أهم فتراضات الواقعية الكلاسيكية: يعتقد"هانس مورجينثاو Hans Morgenthau" أن الواقعية الكلاسيكية ترتكز على خمسة مبادئ:

---

[1] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 27، 28.

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 26، 27.

[3] Jean -Jacque Roche, Théories des relations internationales, Paris, 5eme éditions, Montchrestien,2004, p.19.

– السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية والنقائص أو الخلل الذي يميز العالم.

– المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي.

– كل نظرية في العلاقات الدولية، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.

– أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.

– التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي والقوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.[1]

فقد حددوا مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الدولية، هي:[2]

– الكائن الإنساني شرير في جوهره، وهو يميل إلى ارتكاب الذنوب.

– الرغبة في القوة والسيطرة جزء من غريزة الإنسان.

– هذه الرغبة تتجلى في النزاعات والحروب والصراع من أجل السلطة.

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي "أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية"، وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية:[3]

– مصلحة البقاء: وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها.

– مصلحة تعظيم القوة العسكرية: حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

– مصلحة تعظيم القوة السياسية: يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

جزم "هانس مورجينثاو Hans Morgenthau" مؤسس النظرية الواقعية التقليدية بأن السياسة الدولية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، واستعار رؤيته عن الطبيعة الإنسانية من آراء "نيقولو مكيافيللى Nicolla Machiavelli"، التي "تمتاز بالأنانية"، ويبحث الناس عن مصالحهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين، ولا يمكن الاعتماد على الإنسان في التعاون، ويوقفون التعاون_إن

[1] عمار حجار، السياسة الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2003- 2004، ص 6.

[2] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص 45.

[3] جهاد عودة، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، ط1، مصر، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص24.

وجد_ عندما لا يتماشى ومصالحهم الخاصة والضيقة.[1] ويقول "هانس مورجينثاو" عن ارتباط هذه النظرة بظاهرة النزاع الدولي:" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كافة الدول لتحقيق مصالحها ...بل على العكس، فهي تفترض صراعا مستمرا، أو تهديدا مستمرا".[2]

وأخذت الواقعية من "توماس هوبز""Thomas Hobbes" نظرية حالة الطبيعة وطبقتها على السياسة الدولية لتعني حالة الحرب في العلاقات الدولية، فنظرية "هوبز" للطبيعة الإنسانية طرحت أساسا قويا لأنصار النظرية الواقعية لأنها أجابت عن الأسئلة المتعلقة بتفسير كيفية التعامل مع الدولة كفاعل عقلاني موحد وكذلك تفسيرها لأسباب اعتبار الفوضى الدولية كحالة حرب على الرغم من الاختلاف بين دوافع الدول، وذلك عن طريق تفسير الطبيعة البشرية وطبيعة الدولة.[3]

ويرى "هوبز" أن الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الصراع والحرب موجودة في الطبيعة البشرية فالناس متساوون في القدرات، وفي ظل الطبيعة يتصارعون للحصول على المصادر الطبيعية عن طريق التنافس ويدافعون عن أنفسهم حتى لا يفقدوا السيطرة التي حصلوا عليها عن طريق عدم ثقتهم في الآخرين من حولهم وما أن تتحقق مصالحهم التي يسعون إليها حتى يسعون للمجد، يرى (هوبز) أن الإنسان في هذه الحالة يعيش حالة حرب الكل ضد الكل.

وقامت النظرية الواقعية نتيجة تطوير تلك المنطلقات وتطبيقها على مجال السياسة الدولية، وحاولت وصف واقع العلاقات الدولية وتفسيرها من خلال مجموعة من العناصر، وهي:

– الدولانية Statism: وتقوم على أن الدولة هي الفاعل الأول إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية وفي نطاق علاقاتها الخارجية تتنافس مع الدول الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والقوة. فعلى الدولة تنظيم السلطة داخليا وتعظيم القوة (التي هي الوسيلة والغاية للدولة) خارجيا. واستنادا على هذا المبدأ يعرف "كال هولستي/K. J. Holsty" في كتابه: "السياسة الدولية الإطار |التحليلي International Politics a framework for analysis" النزاع بأنه: "الأفعال والمواقف التي تعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر وفق تعبير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها في الغالب".[4]

وفي هذا الإطار يرى هانس مورجينثاو Hans Morgenthau أن السياسة الدولية محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة، فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة

---

[1] هانز.جي مورجينثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام, الجزء الأول، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 150

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 69

[3] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة)، ط1، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008، ص 206.

[4] K. J. Holsti, International Politics a framework for analysis, Prentice Hall, New Jersey, 1995, 7th ED, P. 329.

بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[1]

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف، قسمها "هانس مورجينثاو" إلى ثلاثة أهداف أساسية:[2]

- زيادة القوة: بإتباع سياسة توسعية.
- الحفاظ على القوة: من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
- إظهار القوة: بإتباع سياسة عرض القوة.

إن القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بما يطلق عليه الواقعيون: القوة القوميةNational power بمفهومها الشامل، من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية (الموارد الطبيعية، السكان، الموقع الاستراتيجي، الحكم ومؤسساته، الرأي العام، الزعامة، التسلح...إلخ.[3]

- البقاء Survival: هو أبرز أهداف الدولة في السياسة الدولية، لأن اهتمام الدولة الأقصى هو الأمن الذي على الدولة توفيره.

- العون الذاتي "الاعتماد على النفس" Self-help": بما انه لا توجد في النظام الدولي سلطة عليا تمنع استخدام القوة وتواجهها لهذا لا يمكن تحقيق الأمن (الذي هو اهتمام الدولة الأقصى) إلا بالعون الذاتي وهذا بالذات ما سيولد تلقائيا مسألة انعدام الأمن لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق أمنها وهذه السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن سيولد (المعضلة "المأزق" الأمنية "Dilemme de sécurité") التي يرى الواقعيون أن تخفيف آثارها لا يكون سوى بتفعيل آلية (توازن القوى) كما حلله كتاب مثل روبرث جارفي Robert Jervis.[4]

في تحليلهم لمصادر النزاعات الدولية، يهمل الواقعيون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فالنزاع في رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة، ويعتقد "ريمون آرون" Raymond Aron أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة.[5]

---

[1] جهاد عودة، المرجع السابق، ص28.

[2] هانز.جي مورجينثاو، المرجع السابق، ص 150.

[3] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ط1، العراق: بغداد، منشورات جامعة بغداد، 2010، ص155.

[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 28.

[5] Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, 6éme édition, Paris : Calman-levy édition, 1968, p. 359.

ويرى أيضا أن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وأن المنظمات الدولية مثلا لا تعتبر فاعلا حقيقيا في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول،[1] ويرفض إرجاع النزاع على عوامل نفسية، حيث يقول إنه حتى الشخص السليم من الناحية النفسية، أي لا يعني من كبت ولا إحباط، يظهر عداءا اتجاه نظرائه لأنه يرفض سلوكهم أو لأنه يجد نفسه في نضال معهم من أجل امتلاك شيء ما أو لتحقيق قيم ما.[2]

ويرى انه عند الانتقال من النزاع داخل نفس الفرد إلى النزاعات بين الجماعات سوف نصطدم بصعوبة تحديد النزاع تحديدا دقيقا، فالنزاع بين الجماعات يختلف بطبيعته على النزاع داخل وعي الفرد الذي يكتشفه المحلل النفساني.[3]

نيكولاس سبيكمان يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو النزاع وليس التعاون، وان العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وان الدول تبقى إما لأنها قوية، أو لان دول أخرى تتولى حمايتها، وهذا يقودنا إلى تأكيد عبارة "كارلوس تيلي" "Charles Tilly" الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب".[4]

جورج كينان G.F.Kenaan يركز على الفروقات بين الدول المختلفة كسبب لنشوب النزاعات بينها، فهو يعتقد أن افتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الذي يتسبب في اندلاع الحروب.[5] وبسبب ذلك لا يمكن تصفية النزاعات من العلاقات الدولية فالحرب برأيه :"ليست دائما شريرة ولا السلم دائما خير ما دامت المصالح الوطنية المشروعة مسلوبة"، ويقلل جورج كينان G.F.Kenaan من أهمية دور المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة UNO في تحقيق الأمن الوطني للدول ومنع النزاعات، فالأمن يتحقق حسب اعتقاده بواسطة توازن مستقر بين المصالح والقوى المتعددة والمتناقضة في العالم.[6]

كما يعتقد فريديريك شومان F.schuman أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لانتقاده لحكومة مشتركة، وهو يتكون من دول مستقلة ذات سيادة وترفض الاعتراف بسلطة عليا، وهي تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قدراتها الذاتية والشك هو السمة الغالبة في علاقات الدول ببعضها البعض، إذ لا توجد ثقة بين الدول لأن كل دولة لا تستطيع التدخل في سلوك الدول الأخرى، وكل

---

[1] موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، ط01، سوريا، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص23

[2] Raymond Aron, op.cit, p. 383.

[3] Ibid. p .383.

[4] فريد زكرياء، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص36.

[5] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 43-44.

[6] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، المرجع السابق، ص 36.

دولة تتوقع سلوكا سيئا ما الدولة الأخرى ولهذا تتنازع فيما بينها وتحاول القضاء على أي تهديد حقيقي أو محتمل من الدول الأخرى.[1]

وفي ضل المعطيات السابقة يرى الواقعيون أن التاريخ يعلمنا أن الحروب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية أما مقترحات السلام الدائم فهي فاشلة، إذ لا تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ،[2] فالدول تهتم دائما بمكاسب الدول الأخرى من علاقات التعاون، فإذا كان الحليف يكسب أكثر فيجب قطع العلاقة لأن هذه المكاسب ستجعله موضع قوة، وبالتالي تهديد الدول الأخرى بما فيها الدول الصديقة، وهذا ما يفسر ضرورة الاعتماد على نظام المساعدة الذاتية، فالسلم لا يتحقق إلا من خلال توازن القوى الذي يشكل من وجهة نظر الواقعيين البديل عن الفوضى[3]، فإذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن هذا يدفعها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا ما يدفع الدول محدودة القوة إلى التجمع في حلف قوى مضاد.[4]

ورغم تركيز الواقعيين الكلاسيكيين على تفسير الحروب والنزاعات إلا أنهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام، حيث اعتقد "هانس مورجينثاو" أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي: **أولا** إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق، **ثانيا** يمكن تحقيق السلام من خلال القانون الدولي، **ثالثا** هذا السلام يمكن أن يكون حقيقة إذا أقمنا حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه مطلقة يمكنها فرض آرائها على الجميع، أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوة، وحسب "مورجينثاو" الحل الأخير هو الممكن، لأن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية، عكس مفهوم توازن القوة.[5]

وفي الأخير ترى النظرية الواقعية التقليدية بأنه لا يمكن أن يكون هنالك مرجعية أو مستوى آخر للتحليل في العلاقات الدولية– وبالطبع في النزاعات الدولية– ما عدا "الدولة"، بل إنهم يرون أن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يضع الأساس لكارثة قومية، لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة عندهم هي الحفاظ على بقاء الدولة، وتحقيق أهداف سياسته الخارجية دون تعريض الدولة التي يمثلها للخطر،[6] ومن ثم فلا يمكن أن نعرض السلوكات السياسية للاعتبارات الأخلاقية.

إلا أن طروحات الواقعية التقليدية، انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها– في السياسة الدولية، وأخفقت في

---

[1] المرجع نفسه، ص36.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 454.

[3] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 167

[4] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 265

[5] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 32.

[6] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 80

استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

2- المدخل الأيديولوجي لتفسير النزاعات الدولية: يستمد هذه المنهج دعاماته الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية الماركسية باعتبار أن منهجها في صميمه يعد منهاج صراع، ويستهدف هذا المدخل من وراء ذلك إثبات وبرهنة وقوة منطقه من جانب، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجي من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يؤسس المدخل الأيديولوجي تفسيره لظاهرة الصراع، خاصة على المستوى الدولي، على التناقضات الأيديولوجية بين الدول، فالحرب كما يرى دعاة هذا المدخل، تمثل نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقية بينها، وبالتالي يتم تحديد الدوافع المحركة للصراع من جانب، والمصالح المستترة ورائه من جانب آخر.[1]

من هذا المنطلق، فإن حدوث النزاع طبقا لهذا المنهج يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبط به، والتي تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة، بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيه- أو أطرافه التوصل إلى حلول مرضية لكليهما.[2]

وهكذا، فإن دعاة هذا المدخل يخلصون إلى أن أي نظرية معاصرة للنزاع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الأيديولوجي، ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة والصراع الدولي بوجه خاص.[3]

3- مدخل سباق التسلح بين الدول لتفسير النزاعات الدولية: ويرى هذا المدخل أن المصدر الرئيسي للنزاع في دائرته الدولية إنما يتمثل في السباق على التسلح، وعادة ما يشار إلى المتغيرات التالية لدعم وتقوية هذا الرأي:[4]

- الثورة التكنولوجية في ميدان الأسلحة، وما تؤدي إليه من حدوث فجوة في نظم التسلح بين الدول المتقدمة وما دونها، مما يدفع الأولى إلى المبادرة بشن الحرب قبل أن تفقد الدولة مزايا التطور التكنولوجي الذي تمتلكه في مواجهة الأطراف الأخرى.

---

[1] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 11، 12.
[2] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص35-82.
[3] المرجع نفسه.
[4] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص35-82.

– إن التفوق التكنولوجي في نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدي إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف بصرف النظر عن الأسلوب المقصود أو غير المقصود الذي قد يحدث.

– إن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذي لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا في الدفع نحو الصدام والصراع.

– إن استمرار التطور التكنولوجي في مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة نحو مواصلة ضغوطها على دوائر القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والنزاعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.[1]

4- المدخل السياسي لتفسير النزاعات الدولية: يدور هذا المنهج حول نقطة أساسية وهي أن وجود تكتلات وأحلاف دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى النزاع وتعجل بوقوعه فالأحلاف والتكتلات هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية، وأي خلل يطرأ على هذه التكتلات والأحلاف ينتج عنه اختلال في توازن القوى مما يعجل بظهور النزاعات الدولية، وتقوم هذه التحالفات والتكتلات على عدة عوامل منها السياسي، الأيديولوجي، الاقتصادي، الديني، الجغرافي....وتؤدي الأحلاف والتكتلات إلى النزاع الدولي عن طريق عدة وسائل منها:[2]

– إذا كان الدخول في أحلاف الهدف منه هو تدعيم الأمن القومي للدول الأعضاء فإن ذلك يؤدي إلى تصعيد التوتر الدولي بين الأحلاف المختلفة كما يؤدي إلى ظهور أحلاف جديدة.

– الإبقاء على سياسة الأحلاف يؤدي بالضرورة إلى معارضة أي تغيير في الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء خاصة إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى المساس بوحدة وقوة الحلف وهذا في حد ذاته يؤدي إلى حدوث نزاعات بين الدول التي ترغب في تغيير أنظمتها الداخلية وبقية الأعضاء.

– المعونات الاقتصادية كثيرا ما تذهب إلى الدول الأعضاء في الأحلاف ولا تقوم على أساس إنساني واقتصادي مما يجعل بقية الدول الغير أعضاء في الحلاف تشعر بنوع من الظلم وهذا في حد ذاته مصدر من مصادر النزاع الدولي.[3]

5- النظرية الليبرالية لتفسير النزاعات الدولية: تعود جذور النظرية الليبرالية إلى الموروث المسيحي اليهودي في الأدبيات الغربية من خلال المفكرين أمثال أراسموس، جون لوك ووليام بين،

[1] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 13.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص31.
[3] المرجع نفسه، ص31.

ايمانويل كانط وجيرمي بينثام وجان جاك روسو وجون ستيوارت ميل وريتشارد كوبدن.[1] وهي تتكون من ثلاث نظريات أو اتجاهات أساسية وهي المذهب الليبرالي العقلاني والمذهب الليبرالي المثالي الذي برز بين الحربين العالميتين من خلال أفكار الرئيس الأمريكي وودر ولسن وجون هوبسون ونمان انجل، والمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد من روادها دافيد ميتراني وارنست هاس وكيوهين وجوزيف ناي.

وقد اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لان الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي،[2] وأن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.[3]

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاث عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.[4]

ويفسر أنصار المثالية النزاع من خلال الفوضى الدولية الناجمة عن غياب الجوانب القانونية الأخلاقية والمؤسساتية التي من شئنها تنظيم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى وجود دول شمولية مغلقة موجهة من طرف صناع قرار ذوي طموحات توسعية من اجل النفوذ، عبر تمويل الجيوش والدخول في نزاعات وكذلك التعاقدات الدبلوماسية السرية، وحجج هذه الفرضية:[5]

– أن الدكتاتورية تدعي حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها، وهي ترفض أي قيد على تصرفاتهم إلا إذا أكرهت عليه بواسطة القوة والضغط.

– الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية من أجل إخضاع الدول الأخرى في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة وذلك على غرار ما يحدث في الداخل.

ويبدو أن الليبراليين استمدوا أفكارهم من بعض فلاسفة عصر النهضة، خاصة كانط، بنتام، وتوماس باين الذين اعتبروا أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والأنظمة الاستبدادية ورأوا أن النخب الأرستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب.[6]

---

[1] جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث2004، ص 316، 317.

[2] ناي جوزيف س، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997. ص 19.

[3] Spanier John, games nations play, seventh edition. Library of congress, P565

[4] موسى الزغبي، المرجع السابق. ص 28

[5] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 239.

[6] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص314.

ويقول توماس باين أن الشعوب لها مصلحة في السلام، لكن الحكام لهم مصلحة في الحرب، وتحصل النزاعات ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية ولكن لأنها لا تجد القنوات السياسية الضرورية للكشف عن هذه المصالح، وهنا يعتبر باين أن الديمقراطية توفر تلك القنوات مما يؤدي إلى إلغاء النزاعات.[1]

لقد افترض بعض الليبراليين– وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي– أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها، فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية، وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات–بما في ذلك قرارات الحرب– بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.[2]

فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب، والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية.[3]

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها.

وبتفكك الاتحاد السوفيتي جرى التساؤل عن خيارات نقل الديمقراطية إلى الدول الأخرى، حيث تم التركيز في هذا الجانب على المؤسسات الدولية ومبدأ الاشتراطية، بدل التدخل العسكري الذي يفضي إلى مزيد من الفوضى والنزاعات كما حدث في الصومال أو يوغوسلافيا.[4]

ومثل التفكير الليبرالي المؤسسي أو المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد تطورا شاملا في النظرية الليبرالية منذ الثمانينات حتى المرحلة المعاصرة، بتركيزها على ضرورة وجود المؤسسات الدولية، التي تساعد على إدارة السياسة الدولية سلميا في كافة المجالات التي تتطلب التعاون. وترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الانية لصالح فوائد اكبر للتعاون الدائم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 314.

[2] أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1. لبنان، منشورات الأهلية، 1999ص31

[3] جهاد عودة، المرجع السابق. ص 141

[4] جون بيلس، ستيف سميث ،المرجع السابق ، ص330

ومن جانب آخر يثق الليبراليون المؤسسيون بإمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول، وهنا تحديدا تجب الإشارة إلى أن المؤسسية الليبرالية الجديدة هي أساسا إصلاحية لا ثورية، فهي لا تسعى إلى تغيير البنية الأساسية الخاصة بنظام الدول بل إلى تعديل تلك العوامل التي حددها منظرو الواقعية على أنها الأسباب الرئيسية للحرب.[1]

وترى الليبرالية المؤسساتية أن النزاعات تحدث لغياب مؤسسة دولية لها القدرة على فرض النظام بدل الفوضى، بالإضافة إلى عجز الدول على أداء وظائف معينة، فضلا في الانحراف عن الوظيفة الأساسية في تحقيق أهداف الرفاه والعيش الكريم للأفراد داخلها، وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.[2]

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.[3]

وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل.[4]

كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق

---

[1] Scott Burchill, Liberalism, in Andrew Linklater (ED), Theories Of International Relations, New York, PALGRAVE MACMILLAN ,2005, P. 65.

[2] ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص64-65

[3] المرجع نفسه، ص 66

[4] مورافسيك آندري، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي، ترجمة عادل زقاغ.
https://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/649-unknown.html

الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.

بناء عليه تقوم المؤسسات الدولية بتعزيز الميول السلمية وبتقليص تأثير الفوضى الدولية وتحجيمها بأربع طرق:[1]

– إنها توفر إحساساً بالديمومة والاستمرار فمثلا ثمة توقع من قبل الأوروبيين الغربيين ببقاء الإتحاد الأوروبي، ويريد الكثير من الدول الأوروبية الأخرى الانضمام إليه يوما ما.

– إن المؤسسات توفر فرصا لزيادة التبادل التجاري، فإذا كان شعب ما يحصل على نسبة أعلى من التبادل اليوم فقد يحصل غيره على نسبة أكثر غدا، فالوقت كفيل بتحقيق التوازن.

– توفر المؤسسات جريان المعلومات وزيادة معرفة الدول بعضها ببعض.

– إنها توفر السبل الملائمة لحل الخلافات.

يطرح (روبرت جيرفس Robert Jervis) هذا التفكير الليبرالي بشكل تكون فيه فعالية المؤسسات الدولية ذات أثر فعال على التعاون الدولي فهو يرى "إن التعاون سيكون أكثر شمولية كلما كانت المؤسسات الدولية أكثر فعالية".

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان رئيسيان:[2]

– يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

– أن يكون التغيير في درجة (المأسسة Institutionalization) يمارس تأثيرا قويا في سلوك الدول.

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا–إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب.[3]

كما اعترف فوكوياما–الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي–أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة، فالسلام والرخاء أيضا يولّدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد التجربة بأنه متى لم

[1] محمد إحسان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، ط1، أربيل، دار آراس للطباعة والنشر، 2000، ص 65، 66.

[2] Robert keohan, International Institution and State Power, Colorado Westview Press, 1989, P. 11.

[3] أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص31

يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.[1]

6- المدخل الاقتصادي لتفسير النزاعات: يتكون من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- نظرة الماركسيين للنزاع الدولي: تستمد المدرسة الماركسية إطارها الفكري من كتابات كارل ماركس Karl Marx وفريدريك انجليز Friedrich Engels ولينين Lenin، وقد لاقت هذه المدرسة اهتماما كبيرا من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تمدهم برؤية واضحة عن أسباب النزاعات الدولية.[2]

ترى الماركسية في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في الصراعات الدولية، وانه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص "البروليتاريا الموحدة" من النظام الرأسمالي.[3]

واعتبر الماركسيون أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي قد تدفع بالدولة إلى الحرب عند ازدياد الصراع الطبقي، وذلك بهدف تغليب المشاعر الوطنية على المشاعر الطبقية عند الطبقة العمالية.[4] ويعني ذلك أن القادة السياسيين في المجتمعات الرأسمالية يفتعلون النزاعات الخارجية لاحتواء الحركات العمالية والتخلص من مطالبهم.

ويرى كارل ماركس أن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة، ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة (الطبقة الحاكمة) ونقيضها (الطبقة المعارضة) والفكرة المركبة (نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد.[5]

يدعي لينين أحيانا أن الرأسمالية تسبب الاستعمار والحروب، ويحاج في أحيان أخرى بان الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمم إلى الإمبريالية، وان المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدي هذه النزاعات إلى الحرب، فالنمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية للدولة يدفعها إلى محاولة الحصول على مكانة أفضل في النظام الدولي، فكل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، فالحرب البوليبونيزية قبل أكثر من آلفي عام يرجع سببها

---

[1] المرجع نفسه، ص34-35
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 32.
[3] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 49.
[4] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.316.
[5] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 27.

بكلمات توسيديدس الشهيرة إلى"نمو قوة أثينا والخوف الذي سبب ذلك في إسبرطة، إدوارد هالي كار يصور هذه الحالة "مشكلة التغيير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.[1]

وعليه فإلى جانب مفهوم "الصراع الطبقي "The Class Struggle، يعتمد الماركسيون على مفهوم "الإمبريالية" لتفسير النزاعات، والمقصود بهذا المفهوم بشكل عام التوسع بهدف الهيمنة والسيطرة مما يخلق النزاع مع دول أخرى، ويعد أفلاطون أول من لاحظ هذه الظاهرة السياسية حين رأى أن الدول تضطر للتوسع خارجيا عندما يصبح إنتاجها الاقتصادي غير كاف لمعيشة شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حروب مع الدول الأخرى.[2]

يبين هذا التعريف أن الإمبريالية هي نتيجة للصراع الطبقي، وبالتالي فإن المفهوم الأول تابع للمفهوم الثاني، كما قدمت روزا لكسمبورغ R.Luxembourg نظرية ماركسية للإمبريالية تقوم على مفهوم فائض القيمة الذي يميز الحافز الفعلي في نظام الإنتاج الرأسمالي، تقول إن الفائض القيمة وزيادته لا يمكن أن يحصل في مجتمع رأسمالي صرف بل أن ذلك أطراف أدت لتحقيقه والمقصود بذلك توفير قدرة شرائية واستهلاكية خارج المجتمع الرأسمالي.

إذن، حسب ليكسمبورغ، فالإمبريالية تحدث من خلال التفاعل الذي يحصل بين مجتمع رأسمالي ومحيط رأسمالي، وتعرف ليكسمبورغ الإمبريالية كتعبير سياسي لتراكم رأسمالي في التنافس للهيمنة على ما تبقى من المجتمعات غير رأسمالية الإمبريالية في رأيها تؤدي إلى النزاع والعنف بين الدول الرأسمالية المتنافسة وأيضا بينها وبين الدول غير الرأسمالية.[3]

بشكل عام، النظرية الماركسية لا تعتبر النزاع الدولي ظاهرة مستقلة، ولكنها، وعلى غرار الظواهر الأخرى– كالدين والسياسة– والأفكار – تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس، فان العلاقات الدولية إنما تعكس دائما الصراع من اجل الثروة، ومن هذا المنظور فإن السياسات الخارجية للدول المصنعة تعكس من جهتها مصالح رأسمالية داخلية تعمل على تمريرها بتسخير دبلوماسية الدولة.[4]

ب– النظريات الاقتصادية غير الماركسية: منها نظرية هوبسون Hobson التي ظهرت في مطلع القرن العشرين والتي تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع.

عكس أفلاطون، يرى هوبسون Hobson أنه عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستجوابية للمجتمع، يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجا عبر

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 183.
[2] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 316.
[3] المرجع نفسه، 317.
[4] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 315

إيجاد أسواق له، فتعتمد في رأيه سياسة إمبريالية وهو ما يعرف الإمبريالية بأنها سلوك سياسي ناتج عن مصالح طبقات معينة في المجتمع.[1]

ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول أن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة رغبتها في رفع مستوى حياتها (الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية للقضاء على المشكلات الاقتصادية الداخلية).

7- المدخل الاجتماعي (السوسيولوجي) لتفسير النزاعات: تركز هذه النظرية على الجوانب الاجتماعية لظاهرة النزاع وتتشابك وتتماثل آراء ونظريات هذا الاتجاه مع بعض الآراء التي سبق تحليلها وعلى العموم فإن هذه النظرية تتكون من الاتجاهات النظرية الآتية:

أ- **النظريات الديموغرافية:** أصحاب هذه النظرية هم (بول هاوزر الأمريكي، بول ريبو الفرنسي، وهيل البريطاني)، وهي تجمع إلى جانب مضمونها السوسيولوجي بعض الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية الواضحة، لذلك نجدهم يقتبسون منطلقاتهم النظرية من النظريات الديموغرافية التي ارتكزت على مسلمة مالتوس Malthus حول عدم التناسب بين السكان وإمكانات الأرض، يعتقد أصحاب النظريات الديموغرافية أن الزيادة السكانية الهائلة تشكل السبب الرئيسي للنزاعات والحروب الدولية، إذ يرون أن هذه الزيادة تدفع بالدول إلى البحث عن مجال حيوي يمكن أن يستوعبها، كما أن الدول قليلة السكان تجد نفسها مجبرة على الدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تواجهها به الدول كثيرة السكان.[2]

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الأمريكي بول هاوزر P.Hauser إلى ما يسميه ب "الثورة الديموغرافية" التي يعتقد بأنها سوف تقود إلى أزمة عالمية، ويعلل ذلك بقوله إن الكرة الأرضية محدودة والمجال الحيوي ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية العائلة، ويرى هاوزر أنه إذا لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث يمكنها أن ترفع من مستوى معيشة شعوبها، فإن علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة نتيجة لهذه الضغوط السكانية الهائلة.[3]

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو P. Ribot أن الحروب الحديثة عملية بيولوجية في الأساس، ويقدر أن عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردي مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

أما الأستاذ "هيل" الذي يقول أن معدلات النمو السكاني العالية تؤدي إلى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار". وقد أيد هذا الاتجاه كل من أرلوند توينبي A.Toynbee

---

[1] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ، 316.
[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص. 242.
[3] المرجع نفسه، ص242.

وبرتراند راسل B.Russel حيث يعتبران المشكلة الديموغرافية خطرا داهما ليس فقط على السلم الدولي وإنما على المجتمع الإنساني كله.[1]

نجد أيضا عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول G. Bouthoul يرى أن للحرب وظيفة ديموغرافية تتمثل في دورها في تبطيئ النمو الطبيعي للسكان أو على حد تعبيره "التبطيئ الديموغرافي Relaxation Démographique".[2]

وتتفرع عن هذه النظرية نظرية أخرى تسمى بنظرية الدورات الديمغرافية والتي ترى بأن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل: مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن التي تبقى فيها معدلات النمو عالية نسبيا، ففي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول نحو العدوان وشن الحروب للحصول على مجال حيوي أوسع وموارد اقتصادية كافية لمواكبة هذا النمو الديمغرافي.

ب- نظرية النخبة المسيطرة أو نظرية المركب الصناعي العسكري: يتزعمها الأمريكي "رايت ميلز"،[3] وترجع هذه النظرية أسباب النزاعات الدولية إلى مجموعات المصالح أو النخب الحاكمة في الدول، وهي النخب التي لها دور في إنتاج النزاعات خدمة لمصالحها الخاصة، حتى وإن تعارضت مع مصالح الدولة،[4] وتسمى هذه النظرية أيضا بنظرية المركب الصناعي العسكري Military Industrial Complex Theory، للإشارة إلى ارتباطات رسم السياسات بين الحكومات والقوات المسلحة الوطنية، والمؤازرة الصناعية التي تتلقاها هذه الأخيرة من القطاع التجاري في موافقة سياسية على الأبحاث والتطوير والإنتاج والاستعمال والدعم للتدريب العسكري والأسلحة والمعدات والمنشآت، ضمن سياسة دفاع وأمن وطنين،[5] وقد طورت هذه النظرية انطلاقا من مثال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك تحالف بين رجال السياسة والصناعة، وقد فسرت هذه النظرية الأوضاع النزاعية معتبرة أن اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى –خاصة الولايات المتحدة–هو اقتصاد حرب، تسود به الرغبة في تسويق الأسلحة وتجريبها في أماكن النزاع، وجعل هذا الأخير ذا عوائد مستمرة.

يمكن الإشارة في هذا السياق؛ إلى أن هذه النخبة المسيطرة تعمل على توفير الأسباب، التي تساعد على خلق مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي مثلا، من خلال

---

[1] المرجع نفسه، ص 243.

[2] محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 150.

[3] تنسب هذه النظرية إلى رائد نظرية النخبة: رايت ميلز Charles Wright Mills عالم اجتماع أمريكي (1916-1962)، كان موضوع اهتمامه دراسة الصراع والنزاع وأنماط التطرف، وقد اشتهر بنقده التحليلي لرأسمالية المجتمع الأمريكي، قدم إسهامات مهمة بشأن تطوير مقترب النخبة في الدراسات السياسية والاجتماعية.

[4] ثامر إبراهيم كامل هاشم، المرجع السابق، ص174

[5] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط01، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص174

سيطرتها شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري، حتى لا يكون هذا الرأي العام في وضع يمكنه من الاعتراض.[1]

ج- نظرية الاحتياجات الإنسانية الأساسية Basic Human Needs: عبارة عن مقاربة Approach تحاول فهم الاتيولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات على صعيد المجتمعات المختلفة، من خلال التركيز على وجود حاجات عالمية محددة وجب إشباعها للأفراد والجماعات للوقاية من أو لحل النزاعات المدمرة، وغالبا ما يتم نسب هذه المقاربة إلى المفكر الأسترالي جون بيرتون John Burton مع انه ليس أول من تحدث عنها، ومن أهم روادها، الباحث الاجتماعي ابراهام ماسلو A.Maslow، مارشال روزنبيرغ M.Rosenberg ومانفريد ماكس نيف M.Max Neef

تقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم، عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها،[2] وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة، وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات Satisfiers لهذه الاحتياجات.[3]

بالنسبة لجون بيرتون John Burton، هناك احتياجات لدى الأفراد، فإذا غابت تلك الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، أما على المستوى الدولي، فهناك احتياجات أساسية للدول، هي الأمن والاستقرار، فإذا كان النظام الدولي القائم لا يوفر هذه الاحتياجات الأساسية تسعى الدول لتحقيقها بطريقة فوضوية.[4]

د- نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory: شكلت نظرية الاحتياجات حافزا لظهور نظريات أخرى برزت لتحديث هذه النظرية، وهي تنطلق من شرح الحرمان النسبي؛

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 221.

[2] زياد الصمادي، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2010/2009 ص:43.

[3] طرح عالم النفس Maslow Abraham في ورقته البحثية "A Theory of Human Motivation" نظريته " التسلسل الهرمي للاحتياجات Hierarchy of Needs أو ما اشتهر بنظرية هرم ماسلو ، حيث قسم الاحتياجات البشرية إلى خمس أقسام مرتبة هرميا، حيث يجب إشباع نوع معين من الحاجات البشرية للانتقال إلى نوع ثان: 4- الاحتياجات الفسيولوجية، كالأكل والشرب 3- احتياجات الأمان، كالسلامة الجسدية والأمن بمختلف أنواعه 2- الاحتياجات الاجتماعية ، كالصداقة والعلاقات الأسرية 1- الحاجة للتقدير، الثقة بالنفس واحترام الآخرين 1- الحاجة لتحقيق الذات، كالإنجاز والابتكار. أنظر: صلاح الدين الجماعي، الاغتراب النفسي الاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، ط1، الأردن،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009 ص ص:87،86.

[4] John Wear Burton, violence explained the sources of conflict violence and crime and their prevention, UK : Manchester, Manchester University Press, 1997, pp : 33-39.

الذي يعبر عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية، تنتج عن التناقض بين أوضاع الفرد أو المجموعة من البشر، وتطلعاتهم في الحصول على الرفاهية أو الأمن أو تحقيق الذات،[1] ومن ثم فإن إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، ومن أهم المحاولات في تفسير قيام الثورات ما قدمه تيد غور Ted Gurr *سنة* 1970م في كتابه لماذا يثور البشر؟ ?Why Men Rebel، والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاق بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي، وكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، كلما تقلصت شرعية النظام السياسي، وكلما نمت الأفكار الثورية كلما صارت إمكانية إقدام الأفراد على الثورة والتمرد أكبر.[2]

هـ- النظرية البنيوية للعدوان The Structural Theory of Agressio: عند يوهان غالتونغ ترجع هذه النظرية أسباب النزاع إلى السعي الدول إلى تصحيح وتعديل بعض المجالات التي تعاني من الاختلال والانخفاض مما يؤدي إلى النزاع مع الدول الأخرى.

اعتمد غالتونغ على مفهوم "اختلال التوازن في المركز" وأنطلق من ثنائية (منخفض- عالي) عند تصنيف المركز في كل المجالات، وأعتبر أن كل وحدة سياسية موضوع تحليل تصنف في مجالات خمس مثلا: الثقافة، الدخل، القوة، السمعة. ويكون إذن التصنيف إما عال أو منخفض وبالتالي يمكن أن تصنف الوحدة عاليا في كل المجالات أو يكون تصنيفا منخفضا في كل مجالات، لكن في معظم الأحيان تكون الوحدات ذات تصنيف مختلط أي عال في بعض المجالات ومنخفض في البعض الأخر، مما يخلق ما أسماه غالتونغ:" اختلال التوازن في المركز"، أمام هذه الاحتمالات الثالث الذي هو الاختلال في المركز، إذ تحاول الوحدة السياسية أن تقضي على الاختلال بالتخلص من التصنيف المنخفض عن طريق محاولة تحويله إلى تصنيف عالي.

ويعبر عن هذه العدوانية حسب غالتونغ، عند الإنسان في ارتكاب الجرائم والعنف وعند الجماعة تأخذ شكل الحرب أو النزاع بالمعنى العام. ويقول غالتونغ أن:"الاختلال في المركز" ليس سببا وحيدا للعدوان، بل قد تحدث هذه الأخيرة لأسباب أخرى، وفي المقابل يرى أن حالات الاختلال في المركز تزيد من احتمالات السلوك العدواني بشكل كبير.[3]

و- نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل Protracted social conflict تحدث النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد عندما تحرم الجماعات من إشباع حاجاتها الأساسية على أساس الهوية أو الطائفية أو العرقية، والحرمان هو نتيجة لسلسلة سببية معقدة تنطوي على دور الدولة ونمط

---

[1] خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، ط01، مصر، القاهرة، دار العربي للنشر، 2015، ص 19،20.

[2] أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورجة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الحادية عشر، العدد 13، أفريل 2011، ص 21،22.

[3] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ،ص311، 312.

الروابط الدولية، فضلا عن الظروف الأولية والإرث الاستعماري، التاريخ المحلي، وتعدد الطوائف في المجتمع تلعب دورا هاما في نشأة الصراع الاجتماعي المتأصل.[1]

يرى إدوارد آزار Edward E Azar أن مصادر النزاعات الاجتماعية المتأصلة تكمن داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن فيما بين الدول مع وجود أربع مجموعات من المتغيرات التي تتحكم في عملية تصعيد النزاع وهي:

– الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية في النزاعات الاجتماعية المتأصلة، سواء بوصفها طائفة دينية أو عرقية، فالمجتمعات المتعددة الطوائف تتشكل نتيجة لسياسات الانقسام، سواء من القوى الاستعمارية السابقة من خلال الخصومات التاريخية التي تسفر عن هيمنة جماعة واحدة على الجماعات الأخرى أو ائتلاف بين جماعات طائفية، لا تستجيب لاحتياجات الفئات الأخرى في المجتمع.[2]

– قدرة الجماعات على تحصيل الحاجات الأساسية والتنموية حيث تبرز حاجة البقاء الجسدي الفردي والجماعي، والرفاه وهذه الاحتياجات الأساسية نادرا ما تكون بالتساوي أو بالعدل حيث أن مجموعة واحدة من الأفراد تتمتع بوفرة الحاجات بينما البعض الآخر لا، مما يؤدي إلى الإحساس بالظلم الناتج عن حرمان الحاجة بشكل جماعي، والحاجات ليست مادية فقط بل أيضا معنوية كالاعتراف بالوجود ومدى المشاركة في المؤسسات السياسية.[3]

– دور الدولة هو ضمان أن تكون جميع الطوائف الخاضعة لولايتها قادرة على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، حيث يشير إدوارد آزار أن الدول التي تعاني من النزاعات الاجتماعية المتأصلة، نجد فيها ميل السلطة السياسية إلى هيمنة مجموعة طائفية واحدة تستخدم مواردها للحفاظ على السلطة، حيث يلخص إدوارد آزار هذا في قوله: "تفاقم مثل هذه الأزمات بفعل المواقف المتباينة وحالات التنازع الموجودة تقلل من قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الأزمات ولذلك فنوع النظام ومستوى شرعيته متغيرات مهمة في الربط بين الاحتياجات و النزاع الاجتماعي المتأصل.[4]

– الروابط الدولية حسب إدوارد آزار يمكن أن تتخذ شكلين شكل التبعية، أو شكل العميل بتشويه النظم الداخلية السياسية والاقتصادية، بترتيب تحالفات مع رأس المال الدولي و رأس المال المحلي والدولة أو علاقات عملاء، ترتيبات تكفل بموجبها أمن الدول في مقابل الولاء والطاعة وبالتالي إتباع سياسات محلية وأجنبية مفككة، ومناقضة لاحتياجات الجمهور الخاص بها. هذه

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 140.

[2] Edward E Azar, The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases, Aldershot: Dartmouth, Without edition, 1990, p7.

[3] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 142.

[4] Edward E Azar, op cit, p11.

الشروط إن توفرت مع وجود الديناميكيات تؤدي إلى النزاع، من خلال أفعال الجماعات واستراتيجياتها المتمثلة في الوصول إلى السلطة، أو الحكم الذاتي أو الانفصال أو وضع برامج ثورية. وفي معظم الحالات تكون استجابة الحكومات الضعيفة للمظالم الجماعية في شكل قمع قسري، أو دور أساسي بالمشاركة في الاختيار لتجنب إشارات خارجية من ضعف وهزيمة، لكن فشل الخيار في المشاركة يؤدي إلى مزيد من القمع للجماعات وبالتالي نزاع.[1]

لقد لاحظ إدوارد آزار أن النزاعات الاجتماعية المتأصلة تحدث بصفة أساسية في الدول النامية، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد، والقدرة السياسية المحدودة. وعلى هذا الأساس اعتبر آزار أن النزاع الاجتماعي المتأصل هو "العلاقة المتشابكة من التخلف والحرمان الهيكلي وانقسامات الهوية.

8- المدخل الجيوبولتيكي لتفسير النزاعات الدولية: عرفت الدراسات الجيوبوليتكية تطورا كبيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد فريدريك راتزل Ratzel Friedrich وكارل هوشهوفر Karl Haushofer، وفي الدول الانجلوساكسونية (هالفورد ماكيندر H. Mackinder، وألفرد ماهان Alfred T.Mahan ونيكولاس سبيكمان Spykman Nicolas وديسيفرسكي Alexander P.de Seversky) وانصبت تحليلاتهم على علاقة قوة الدولة بالجغرافيا، أي حدود الدولة بوضعها أو ما ستكون عليه الدولة من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى.[2]

تحاول النظريات الجيوبوليتيكية تفسير النزاع الدولي من زاوية علاقة عملية النزاع وديناميكياته بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي، وفي تعريف المدرسة الألمانية التي لها الريادة في هذا المضمار، فإن الجيوبوليتيكس هي: "علم علاقة الأرض بالعملية السياسية، وهي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها، بمعنى آخر أن الجيوبوليتيكس هي الضمير الجغرافي للدولة.[3]

وفي هذه الإطار توجد عدة فرضيات تؤسس لهذه العلاقة الموجودة بين القرب الجغرافي والسلوك النزاعي:

- التلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعات بين الدول.
- والنزاع بين الدول المتلاصقة جغرافيا أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة.[4]

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 144، 145.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 34.
[3] ثامر إبراهيم كامل هاشم، المرجع السابق، ص129.
[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 29.

ولهذا فإن المقومات الطبيعية تؤثر على صانع القرار ويمكن أن تشكل أحد مصادر النزاع الدولي، وهي متعددة أهمها:[1]

– الملامح المكانية: الموقع، حجم الدولة، شكل الدولة.

–المظهر الخارجي الطبيعي: التضاريس، المناخ .

–الموارد الطبيعية: الموارد المائية، التربة، الموارد المعدنية، النبات الطبيعي، الثروة الحيوانية.

إن أراء الكثير من المفكرين تؤكد على هذه العلاقة، حيث كتب كوتيليا kautilia في القرن الرابع" أن نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين"، ويرى فريدريك شومان F. Shcuman أن "كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها، والقرب الجغرافي يغذي التنافس في السيطرة على مناطق الحدود التي ما إن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه".[2]

وقد أكد "كارل ريتر Ritter" على أهمية المساحة التي تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها واعتبرها قوة سياسية بذاتها، ومن هذا المعآنى انطلق Ritter إلى تبرير سياسات التوسع الإقليمي باعتبار أن ضغط السكان على الحيز المكاني الذي ينمون فيه يخلق فيهم الدوافع إلى الصراع من أجل البقاء، وذلك على أساس أن المجال الكبير يحفظ الحياة، وقد تفرع عن هذا المفهوم الجيوبوليتيكي الدافع إلى الصراع أفكار أساسية مثل فكرة المجال الحيوي والمناطق العظمى وهي تتبئ جميعا على المنطق القائل بأن توسع الدولة حق طبيعي تفرضه القوانين التي تحتكم في عملية التطوير البيولوجي والمادي لمختلف الكائنات الحية،[3] أما "راتزل"؛ فقد زعم أنه أمكنه التوصل إلى مجموعة المحددات التي بموجبها تنمو الدول وتتوسع رقعتها الإقليمية، ألا وهي:

– أن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها.

– أن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها، مثل التجارة والنشاط التبشيري.

– أن نمو الدولة يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها.

– أن الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي المغلف للدولة والذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.

– أن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية النهرية والسهول والمناطق الغنية بمواردها.

---

[1] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 40.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 308 .

[3] علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص18.

– أن الحافز للنمو الإقليمي والتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها، ومعنى ذلك؛ أن الدولة ذات المدنية الأعلى تميل إلى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارة الأدنى.

–أن الميل نحو التوسع الأرضي والدمج والاستيعاب ينتقل من دولة إلى أخرى ثم ما يلبث أن يشتد ويتزايد بعد ذلك.[1]

حيث شبه راتزل في هذا الإطار الدول بالكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه، لذلك استندت نظريته على فكرة الحدود المائعة التي لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في مصلحة الدولة الأكثر قوة.[2]

أما البريطاني هالفورد ماكيندر فقد قسم العالم إلى ثلاث مناطق ترتكز فيها القوة السياسية المؤثرة في حركة التاريخ، هي المنطقة القارية والمنطقة البحرية والمنطقة المتوسطية بينهما، ولخص ماكندر نظريته في الثلاثيات بما يلي:[3]

– من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

– من يتحكم في منطقة القلب يتحكم في الجزيرة العالمية.

– من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:[4]

– أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.

– قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعة أو معدنية.

– تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.

– قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

9– النظرية البنائية لتفسير النزاعات الدولية: ظهرت البنائية (Constructivism) كنظرية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، ويعد نيكولاس أوناف "Nicholas Onuf" أول من استعمل مصطلح "البنائية" في حقل العلاقات الدولية في كتابه "World of Our Making" عام 1989، إضافة إلى مقال ألكسندر وندت

[1] المرجع نفسه، ص18.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 34.
[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 40.
[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 29.

"Alexender Wendt" الصادر عام 1992 بعنوان: "الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى: البناء الاجتماعي لسياسة القوة"[1]، والذي يلقب بأب البنائية لما قدمه من إسهامات في تطوير موقف التفسيريين الاجتماعيين "constructivist Social"[2]، كما مثلت كتاباته مرجعية لدراسة السياسة الدولية.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية والمصداقية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بل والأكثر من ذلك فشلتا في شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[3]

وقد تنوعت اتجاهات البنائيين حيث نجد هنا البنائيين الوضعيون أو كما يسمون بالبنائيون الحداثيون "Constructivists Modernists" أمثال ألكسندر وندت "A. Wendt" وأنوف "Onuf" وكراتوشويل "Kratochwill"، فوندت قد ركز على أن الحقيقة الاجتماعية هي نتاج الفعل الاجتماعي، بينما اهتم "Onuf" بأثر اللغة، خصوصا الأقوال والعبارات أما كراتوشويل فإنه يقدم نقدا لمنهجية التيار الرئيس ويعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية، كما يركز أيضا على اللغة وفلسفتها، ويخلص من ذلك إلى الاهتمام بالمثل والقواعد،[4] بالإضافة أيضا إلى كريستيان ريوس "Christian Rios" وسميث "Smith"، جون روجي "Jone Rogie"، إيمانويل إدلر "E .Adler" وفاينمور "Feinnemore" وكذلك بيتر كاتزنشتاين "Peter Katzenstein"،[5] وكل هؤلاء يهتمون بالثقافة والهوية والقواعد، ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة بل متغيرة، وتنشأ من الإطار الاجتماعي،[6] كما يميلون إلى تبني إبستمولوجية وضعية، وفي المقابل نجد البنائيون ما بعد حداثيون أو البنائية النقدية، ومن أمثال ذلك: Rechard Ashley، David Campbell، Der Darian و Walker R.B.J، وهم أصحاب الإبستمولوجية ما بعد الوضعية ويرفضون المنهج الوضعي السائد في التيار الرئيس.

---

[1] كارين فيرك، "البنائية Constructivism "، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر ديما الخضرا، ط1، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016،، ص 449

[2] -Robert Jackson and Georg Sorensen, Introduction to International Relations: Theories Approaches, third edition, New York: Oxford University Press, 2007, p164.

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، القبة القديمة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 324.

[4] حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 33، العدد 04، (أفريل 2005)، ص165- 189.

[5]- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p167.

[6] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص165- 189.

فهي نظرية نظامية (نسقية) تعتمد في جوهرها على علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وفيها تعتبر الهويات والمصالح المتغير التابع الذي ينبغي دراسته وفهمه، ويرى أنصار هذا الطرح أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم تفسيرا مقنعا للعديد من الحالات في السياسة الدولية،[1] فوندت يجادل بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، أي أن بنية النسق الدولي حسب البنائيين "تتحدد بتوزيع الأفكار بين الفاعلين ثم يأتي دور القوى المادية وليس العكس".[2] ولذلك نجد أن البنية حسب البنائيين تتشكل من:

- المعتقدات المشتركة.

- الموارد المادية، والتي لا تتخذ شكلا أو صيغة إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم.

- ممارسات الفاعلين.

فالهياكل الاجتماعية حسب البنائية تعرف وتتشكل في جزء منها، من خلال التفاهمات المشتركة والتوقعات أو المعرفة المشتركة (Intersubjective) تذاتانية المعرفة،[3] لذلك تعد البنائية توجه انتقائي من النظريات الاجتماعية، ويتميز بشكل أكثر تحديدا بواسطة المثالية لها، وهذه المثالية وفقا لوندت تعني أنه: يتم تحديد وتشكيل أبنية الوجود البشري في المقام الأول عن طريق الأفكار المشتركة، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة، وإن هويات ومصالح الجهات الفاعلة يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي.

فهي "مقاربة نظريا تأتي من الدراسة التجريبية للعلاقات الدولية"، وتتألف من "منظور اجتماعي للسياسة العالمية" وبالتركيز على السياق الاجتماعي، تذاتانية (Intersubjective) والطبيعة التأسيسية للقواعد والمعايير، وتركز بالأخص على أهمية التركيبات المعيارية لكل ما هو مادي، دور الهوية في تكوين اهتمامات وسلوكات الفاعلين، وكذا التكوين المتبادل للفاعلين والهياكل.[4]

كما تطرح الاهتمامات البحثية التالية: التغيير في السياسة الدولية، مفهوم الفوضى، كيف تؤثر الأفكار والثقافة والهويات في السياسة الدولية، بالإضافة إلى قضية الوكيل- الهيكل (structure /Agent).[5]

---

[1] المرجع نفسه

[2] ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص7.

[3]-Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p165

[4]-Dario Battistella, Théories des relations internationales, Paris: Presses de Sciences Po coll, Références inédites, 2003, p271

[5]- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op,cit, p166.

وعموما فإن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك ألكسندر وندت تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:[1]

– الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

– تذاتانية (Intersubjective) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

– تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

فبالنسبة للبنائيين الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر وندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على[2]:

– دور الأفكار الذي يتعدى دور القوى المادية.

– كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.

– النظام تذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

– الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي أساس وقاعدة المصالح.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.[3]

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تتبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.

وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين– وعلى رأسهم اكسندر واندت – يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه

---

[1]-Stephen M Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998),pp. 40,41

[2]- Frédéric Charillon, politique étrangère nouveaux regard, paris: critique international, presses de science po 2002, pp.74,76

[3] حجار عمار، المرجع السابق، ص 40

الفوضى. ووفقا لاكسندر واندت فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق.[1] بل هي مكونة من تفاعل الدول فيما بينها، من خلال التراكيب القيمية الهوياتية المحددة لسلوك هذه الدول وصناع القرار داخلها، ليبرز فيما بعد الجانب المادي المتمثل في النزاعات أو الضغوط الاقتصادية، أو المعاهدات أو التعاون، كما أن السياسة الدولية ليست ثابتة وإنما متحولة من فوضى إلى تنظيم إلى نزاع حسب الثقافات والخطابات السائدة داخل هذه الدول،[2] فالخطاب السائد "Speech Act" يساعد على أمننة" Securitization" القضايا، بفعل اللغة يمكن أن نجعل قضية أو مسألة ما أمنية، فالخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية، بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثلا بتعبير واندت حيث يقول: المسدس بين أيدي الصديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده مع أيدي عدو،لان العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية.[3]

الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هنا كمحددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية، والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي، والقيم الثقافية والحقائق، وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي، من وضع نزاعي إلى وضع سلمي والعكس.[4]

فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[5]

ثالثا- مستوى النظام الدولي لتحليل النزاعات الدولية: ينطلق مستوى التحليل القائم على النظام الدولي من دراسة نمط التفاعلات بين الدول بدلا من التركيز على سلوكية وحدة سياسية فريدة، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية، ويهملون التفسيرات الداخلية وتأثيرها على سلوكيات الدول، ذلك أنهم يفصلون بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أي الاهتمام بشبكة التفاعلات وإعطاء الأولوية للضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين

---

[1] Frédéric Charillon, opcit , pp.74,76

[2] عزيزي نوري، الواقع الأمني في منطقة الأمن المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012، ص15

[3] عمار حجار، المرجع السابق، ص 43.

[4] عزيزي نوري، المرجع السابق، ص 25.

[5] حجار عمار، المرجع السابق، ص 43.

(الدول) من طرف النظام الدولي والتي تحدد سلوكاتهم وهذا ما يدافع عنه الأستاذ " كنيث والتز" الذي يرى " أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له".[1]

ولهذا فإن هذا المستوى يلغي ويهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجية والبيئات الإدراكية للقائد، إنهم يبحثون عن أصول تفسيرية في بنية النظام الدولي، الذي يعنى بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق "الصناديق السوداء" بتعبير الأستاذ "تشارلز ماكليلند"،[2] إن هذا يعني أن هذا المستوى التحليلي يبحث عن أصل الحروب والنزاعات داخل بنية النظام الدولي،[3] حيث يرى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى، وهنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الآخر على التفاعل داخل هذا النظام وهنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحرب مثل نظام الثنائية القطبية أو الأحادية القطبية أو المتعددة الأقطاب، فمثلا نظام الثنائية القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد، أي أن طبيعة النظام الدولي تمكن من معرفة السلوك التنازعي.

1- الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية: Neo-realism: وتعرف أيضا بالواقعية البنيويةStructural Realism أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيليبين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي.[4] والواقعية الجديدة هي رؤية نسقية Systemic للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة النزاع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز Kenneth N.Waltz أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية" "Theory of international politics (1979) تجاوز النقد الذي وجه إلى مورغانثو، مقترحا نظرية "المنظومة الدولية" والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية.[5]

وقد برز اعتماد الواقعية الجديدة على المنظومة الدولية في التحليل من خلال عمل والتز Waltz الكلاسيكي: Man, State and War الذي قسم من خلاله مختلف السياسات الدولية وبشكل خاص تحديد أسباب الحرب وشروط السلام، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه

---

[1] Jean -Jaques Roche, opcit, p.24.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 119.

[3] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

[4] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 62

[5] أكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001،ص06.

الأسباب: الفرد، الدولة والنظام الدولي. ثم وضع تصنيفا آخر عام 1979 بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات التقليصية أو الاختزالية Reductionist في مقابل النسقية Systemic التي تستند إلى المستوى الدولي.[1] ورغم أن والتز Waltz يقر بأن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية الكلاسيكية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلاف بينهما من حيث منطق تفسير بعض السلوكيات الدولية.

يدافع والتز Waltz في أغلب أعماله عن منظور نسقي Systemic أي عن رؤية تنطلق من منظومة ما أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفترض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وطبيعتها وسلوكياتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والضائعة، وهنا أدخل والتز Waltz مفهوم البنية Structure وأعاد صياغة مفاهيم الفوضى، توازن القوى، ووظائف النظرية في السياسة الدولية.[2]

إن تحولا كانتهاء الحرب الباردة لا يمثل تغيرا في النظام الدولي من وجهة نظر الواقعية وهو ما عبر عنه "والتز" بأن :"تغيرا في النظام الدولي لا يعني تغير النظام الدولي Not Changes of the system; its changes in the system" وأن انتهاء الحرب الباردة في حد ذاته مسالة تنبأت بها الواقعية البنيوية التي رأت "أن الحرب الباردة ستستمر مادام يستمر البناء الفوضوي للسياسة الدولية يستمر ويتحمل"[3] ففي ظل وجود دول ذات سيادة وانتفاء وجود نظام قانوني قابل للفرض يعلوهم، وتحكم الدول (وحدها) في شكاواها وطموحاتها وفقا لتبريراتها ورغباتها التصارعية، فان الحرب ستكون النتيجة الحتمية، كما أن أية دولة في مرحلة ما ربما ستلجأ إلى استخدام القوة أو بذلك سيكون على جميع الدول الاستعداد للاحتجاج على القوة بالقوة أو أن تتحمل نتائج ضعفها".[4]

والواضح أن الواقعية البنيوية اتجهت إلى التركيز على البنيان الدولي والتأكيد على أن حالة الفوضى الدولية هي سبب الصراعات الدولية، التي تؤكد وجود الرابط بين البنية الدولية وحالة الفوضى الدولية ومسألة قابلية الدول وقدراتها.[5]

---

[1]Kenneth N.Waltz, Theory of international politics, Addison-Wesley: Publishing Company Reading, 1979, p18.

[2] توفيق حكيمي، الحوار النيو واقعي_النيو لبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008،ص23.

[3] Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, **International security**, Vol. 25, No.1, (winter, 2000), PP. 5-41.

[4] Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War a theoretical analysis, 3d edition, New York, Columbia University Press, 2001, PP 159-178.

[5]Jack Donnelly, Realism, IN Scott Burchill & Others, Theories of International Relations, Op, PP. 34-35.

تشكل هذه الموضوعات بمجملها الواقعية التي يعد "والتز" أبرز منظريها التي تعرف في العلاقات الدولية ب(البنيوية الوالتزية Waltzian Structuralism) والتي تحلل النزاع الدولي عن طريق بيان الفرق بين (الهرمية أو التراتبية Hierarchism) التي يفتقر إليها النظام الدولي و(الفوضوية Anarchy) التي يتصف بها النظام الدولي، إذ أن علاقات الدول بعضها مع بعض تحددها مسالة القوة والأمن.[1]

وترتكز الواقعية البنيوية في تفسيرها للحياة الدولية على النزاع والتنافس في النظام الدولي لغرض تحقيق الهيمنة، لذا لجأت لبناء نماذج نظرية وأدوات تحليلية لتفسير ظاهرة الهيمنة الدولية سواء من حيث نشوئها أو زوالها وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم "توزيع القوة" المتغير الذي يبدو أكثر أهمية في محاولة تفسير التنبؤ أو مراقبة الظواهر الدولية بما فيها ظاهرة النزاع الدولي، وهو واحد من بين ثلاث متغيرات أساسية هي:[2]

- طبيعة النظام الذي يتخذ شكل الفوضى.
- الاختلاف الوظيفي وهو متغير زائل لفقدانه سبب وجوده.
- المتغير المحدد وهو توزيع القوة؛ وهو ميكانيزم هام في المحافظة على الوضع القائم من خلال بناء توازن قوى معين.

ومنه يمكن في الأخير اعتبار أن منطق الحروب والنزاعات الدولية حسب المدرسة الواقعية الجديدة يفسر من خلال:[3]

- **مبدأ الفوضى** Anarchy: حيث أن طبيعة النظام الدولي تتسم بالفوضوية Anarchic وهي عكس التسلسلية Hierarchy التي تطبع في الغالب الأنظمة الداخلية، والفوضى في اعتبار الواقعيين الجدد هي انتفاء سلطة عليا فوق سلطة الدول تنظم سلوكات هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل من الحروب السمة الغالبة في البيئة الدولية بسبب سعي الدول في تأمين نفسها بشكل منفرد.

وتعني الفوضى حسبهم"غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشيء الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية self help، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة

---

[1] بير دي سنار كلنز، النموذج الواقعي والصراعات الدولية، ترجمة/سلامة محمود البابلي، في الصراع الدولي، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 127، فبراير، اليونسكو, 1990، ص 05-18

[2] Richard Little, "Structuralism and Neo-Realism", in International Relations: A Handbook of Current Theory, edited by Margot Light and A.J.R. Groom, London: Frances Pinter, 1985, pp.74 - 89.

[3] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 40، 41

التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده حالة التنافس والنزاع، لذلك يعتبرون بأن العلاقات الدولية عبارة عن صراع من أجل البقاء.

- **مبدأ المساعدة الذاتية:**Self-help وهذا ما عبر عنه والتز: "يجب على الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة الفوضى، أن تعتمد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، فمبدأ "المساعدة الذاتية،" هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي".

- **توازن القوة** Balance of power تعتبر الواقعية الجديدة أن مغزى الحياة الدولية لا تعني دوما البحث عن التوازن باستعمال القوة، ولكن المسعى الأساسي هو البحث عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي لاستعمال هذه القوة في نظام يتسم بالفوضى والاعتماد على الذات self help. وترى بذلك أن تركيبة النظام الدولي (نظام أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب) تخضع إلى التوزيعات المختلفة للقوة والقدرات بين الدول. وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن نظام التعددية القطبية multipolarity هو الأكثر استقرارا، يرى الواقعيون الجدد أن الاستقرار يكون في نظام ثنائي الأقطاب bipolarity.

2- **الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية** Neo-classical Realism تعتبر أحد التنقيحات الجديدة للمدرسة الواقعية الكلاسيكية، التي تركز في تحليلها على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكات الدول، انطلاقا من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم اختلاف أنماط الاستجابة لهذه الفوضى في سلوكات الدول.

وقد أعطت هذه النظرية الميلاد لنظريتين في السياسة الخارجية، الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، اللتان تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية على سلوكات الدول، حيث أصبح الجدل الدائر بين هذين التوجهين هو حول متغير الفوضى وتأثيرها على التوجهات النزاعية للدول.[1]

أ- **الواقعية الدفاعية** Defensive realism تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها "روبرت جيرفس وجورج كويستر وستيفن والت وجاك سنايدر" بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، فإمكانية النزاع ضئيلة باعتبار كل دولة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن.

تفترض الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية عادة ما تكون معتدلة والأمن يكون وافرا وليس شيء نادر، والدولة المعتدلة يمكن أن تدرك ذلك مع مرور الوقت ومن خلال التجربة، وحسب دعاة الواقعية الدفاعية فإن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط تحت شروط أو حالات معينة، كتلك الناجمة عن إقدام دولة معينة على ادخار الوسائل المختلفة لرفع مستوى أمنها والذي بدوره

[1] المرجع نفسه، ص 41، 42.

يؤدي إلى الإنقاص من أمن الدول الأخرى، وهذا ما يولد المأزق الأمني الذي يدفع إلى تنامي الشكوك المتبادلة تقود أحيانا إلى الحرب. وبالتالي، حسب دعاة الواقعية الدفاعية، فإن الحافز للتوسع لا ينبع من القوة الزائدة، وإنم وبالتالي، حسب دعاة الواقعية الدفاعية، فإن الحافز للتوسع لا ينبع من القوة الزائدة، وإنما من انعدام الأمن.[1]

ب- الواقعية الهجومية Offensive realism أبرز منظري هذا الاتجاه جون ميرشهايمر أن النظام الدولي عبارة عن صراع لا حدود له حول القوة، ما يقوده ليس شهية الحيوان البشري للقوة كما يجادل التقليديون، وإنما بحثا عن الأمن، فرضته البنية الفوضوية للنظام الدولي، هذه الأخيرة توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب المنافسين، وأن الدول تواجه بيئة غير يقينية، حيث تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، وبالتالي كل دولة تهدف إلى امتلاك أقصى ما يمكن من القوة، وقد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من التصورات التالية:[2]

- فوضوية النظام الدولي
- القوى الكبرى تملك قوى هجومية بإمكانها أن تحطم قوة بعضها البعض.
- البقاء هو الهدف الأساسي للدول، الدول الكبرى فواعل عقلانية. وبناءا على هذه التصورات يرى . بأن الدول الكبرى ترتاب على نحو دائم من القوى المنافسة لها.
- تسعى كل دولة إلى ما أمكن من القوة لتحقيق الهيمنة.

يتجه بيتر ليبرمان إلى القول بأن فوائد الغزو أكبر من تكاليفه، ويثير الشك حول الفرضية القائلة بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا. فالدول العظمى تهدف إلى زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام. فلكل دولة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم من دولة أخرى.[3] وتقوم الواقعية الهجومية على تحقيق السيطرة والاستقرار عبر القوة، مما يعني دخول الطرف القوي في نزاعات مع الأطراف الأخرى من اجل إثبات ذاته وفرض الاستقرار.

3- نظرية النظم لتفسير النزاعات الدولية: تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] John Mearsheimer, The False Promise of International Institutions**, International Security**, Vol 19, winter 1994-1995, PP 7-9.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 278، 279.

بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ويربط بين المستويات أيضا،[1] ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplan، وديفد سنغر D.singer، وجورج مودلسكي G.modelski، وتشارلز ماكليلاند Charles Makliland، وريتشارد روز كرينس R.Rosecrance.

ينطلق ديفيد سنغر D.singer من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض.[2] في حين أعطى مورتن كابلان M.Kaplan النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.[3]

أما تشارلز ماكليلاند Charles Makliland فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية فيقول:"إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت– المقياس للدراسة وحدوث اضطرابات في بيئة النظم...كل هذه العناصر رئيسية أخرى لنظرية النظم العامة".[4]

ويعتبر مورتن كابلان M.Kaplan " أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها، فبنية النظام حسب مورتن كابلان تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه".[5] كما يرى تشارلز ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي.[6]

---

[1] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 46.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 44.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 48.
[4] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص48.
[5] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 119.
[6] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 48.

وتفترض نظرية النظام الدولي أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والنزاعات الدولية، وأن القضاء على هذه النزاعات بصورة إيجابية وفعالة إنما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة، تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللازمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره.[1]

ولن تنتهي النزاعات طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول، ولن يتحقق السلام إلا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة.

ويعتبر ريتشارد روز كرينس R.Rosecrance أحد فقهاء النظرية العامة للنظم في السياسة الدولية أيضا، الذي استند إلى المادة التاريخية في محاولة بناء نظرية لتحليل ودراسة النظام الدولي، وذلك من خلال الدراسة التي أجراها على تسعة نظم تاريخية من النظم الدولية التي شهدتها أوروبا الغربية خلال الفترة من 1740م إلى 1960م،[2] حيث فرق بين النظم الدولية المستقرة التي تتناقص فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى الحد الأدنى، والنظم الدولية غير المستقرة والتي تتصاعد فيها الظاهرة النزاعية إلى درجات عليا ومعيار التفرقة بين النموذجين هو ثلاث عناصر:[3]

- **المدخلات الاضطرابية:** تشمل بعض العوامل مثل الإيديولوجيات، الخطر الداخلي، التفاوت في الموارد بين الدول المصالح المتعارضة...

- **منظم الحركة:** هو سير النظام كرد فعل المدخلات الاضطرابية للحفظ على هيكلته كعصبة الأمم أو الأمم المتحدة...

- **القيود البيئية:** هي الضغوطات التي يفرضها الوسط الدولي بشأن سلوكات القوى الفاعلة في النظام.

أما معيار الحكم على التوازن في النظام هو الإجابة على التساؤل التالي: من الأقوى منظم الحركة أم المدخلات الاضطرابية؟

ومن خلال هذه العناصر قام روز كرينس R.Rosecrance باختبار وتطوير أربعة عوامل رئيسية في تحديد الظاهرة النزاعية وهي: اتجاهات النخبة المحلية، درجة سيطرة هذه النخبة، الموارد المتاحة وطاقة النظام الدولي في احتواء الاضطرابات التي تعتريه.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المرجع السابق، ص 233

[2] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2002، ص 168.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 121.

وفي النهاية خلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين استقرار النظام الدولي وظاهرة النزاع الدولي ومدى أمن ورضا وسيطرة النخبة المحلية.

غير أن دارسي العلاقات الدولية لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها،[1] حيث ظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة:

– **الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات:** ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب، فاحتمالات النزاع تنقص كلما كان هناك توجه إلى بناء بنية دولية قائمة على تعدد الأقطاب.[2]

يمثل هذا الاتجاه كل من كارل دوتش K. Doutch ودفيد سنجر D. Singer حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها، [3]إضافة إلى أنه يتسم بمرونة تشكيل الأحلاف، ويسهل إحداث التوازن المطلوب لوجود عدة أقطاب، فيقلل بالتالي من عدد النزاعات. إذن فكلما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلما قلت احتمالات نشوء النزاعات.[4]

– **الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالنزاعات:** يمثل هذا الاتجاه كنيث والتز، الذي يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار، والأقل من حيث النزاعات، انطلاقا من:[5]

– قدرة الدولتين المهمتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه، تمكنهما من تخفيف أثار استخدام الآخرين للعنف.

– قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

– يؤكد والتز على أن زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة– في هذا النظام القائم على توازن قوتين رئيسيتين– مهمة بوجودها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار، فالحرب حسب جبلن Giplan هي عادة نتيجة اللا توازن في النظام الدولي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 322

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 229.

[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

[5] المرجع نفسه، ص 32 .

إذن كلما ابتعد النظام الدولي عن البنية ثنائية القطبية، كلما زادت احتمالات الحروب.[1]

لأن نظام الثنائية القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منها في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر بالقوة مما يقلل النزاعات.[2]

– **الاتجاه الثالث: علاقة نظام القطب الواحد بالنزاعات:** تعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسي من تلك القوى.[3]

هذا الاتجاه يمثله مايكل هاس M.Hass الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد مايكل هاس في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدءا من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا.[4] إن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكل محور التفكير لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبل تحقيق السلام، حيث دعا كل من روسو ودانتي إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض، وهذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية.[5]

لقد تعرضت هذه الاتجاهات للنقد، خاصة الاتجاه الأول والثاني من طرف روز كرينس R.Rosecrance التي شكل اتجاها آخر باقتراحه لنموذج يجمع بين الثنائية والتعددية القطبية أطلق عليه اسم "القطبية الثنائية التعددية". [6] إن النقد الأساسي الذي وجهه للنظام المتعدد الأقطاب الأقطاب – رغم أن هذا النظام يقلل من أهمية أي تغيير في ميزان القوى– يتمثل في زيادة عدم اليقين بمدى الآثار التي ستترتب على ذلك، أما نظام الثنائية فهو محكوم بفكرة الوفاق الفضفاض، فهو نظام مبني على دولتين قويتين محكومتين بنزاع صفري.[7]

يقوم نموذج روز كرينس R.Rosecrance على محاولة الاستفادة من ايجابيات كل نظام "حيث تعمل الدولتان القطبيتان، كمنظمين ضابطين للنزاع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما، في حين تعمل دول القطبية التعددية كوسطاء أو عوازل في النزاع بين القطبين".[8]

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 254
[2] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 134، 135.
[3] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 47.
[4] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 269
[5] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص322.
[6] جيمس دورتي،روبرت بالتستغراف، المرجع السابق، ص135.
[7] رياص بوزرب، المرجع السابق، ص 34.
[8] جيمس دورتي،روبرت بالتستغراف، المرجع السابق، ص135.